



مدى التزام البنوك السعودية بالإفصاح عن لوائح الحوكمة في التقارير المالية في ظل تفشي (كوفيد-19)

The extent of Saudi banks' commitment to disclose governance regulations in financial reports in light of the outbreak of (Covid-19)

د. روشام بن زيان

ط.د. ميمون أحمد*

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي،

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي (ج. تلمسان)،

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

roucham.benziane@univ-bechar.dz

mimoun.ahmed@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2022/08/31

تاريخ القبول: 2022/04/01

تاريخ الإرسال: 2022/01/22

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري على لوائح الحوكمة في ظل تفشي فيروس (كوفيد -19) لعام 2020 في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، ولحل الإشكالية اختارنا عينة من 11 بنكاً مدرجاً في السوق المالي السعودي لتحقيق ذلك وقمنا بتحليل المحتوى كأداة لقياس كمية الإفصاحات باستخدام برنامج (MAXQDA) لتحليل البيانات النوعية، واتبعنا أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح حيث يعطي رقم واحد في حالة وجود المتطلب ورقم صفر في حالة عدم وجوده، ومن خلال تحليل التقارير المالية التي بلغ عددها 11 تقريراً كانت النتائج متباينة، فالإفصاح لوائح الحوكمة فكان مقبولاً في بنوك (ساب، البلاد، الراجحي)، لكنه كان معتدلاً في بنوك (الجزيرة، السعودي الفرنسي، الرياض)، بينما كان ضعيفاً في بنوك (العربي، أملاك، الإنماء، الأهلي، السعودية للاستثمار) لكن النتائج كانت متوسطة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: إفصاح، بنوك سعودية، تحليل نوعي، كوفيد 19، لوائح حوكمة.

Abstract:

The study aimed to measure the volume and quality of voluntary disclosure on governance regulations in light of the outbreak of the (Covid-19) virus for the year 2020 in the financial reports of Saudi joint stock companies. Using the Maxqda program to analyze qualitative data, and we followed the unweighted binary variable method, where it gives a number one in the case of the presence of the requirement and a number zero in the absence of it, and through the analysis of the 11 financial reports, the results were different. The disclosure of governance regulations was acceptable in Banks (SABB, Albilad, Al-Rajhi), but it was moderate in banks (Al-Jazeera, Saudi Fransi, Riyadh), while it was weak in banks (Al-Arabi, Amlak, Alinma, Al-Ahly, Saudi Investment), but the results were generally average.

Key Words: Disclosure, Saudi banks, Qualitative analysis, Covid-19, Governance regulations.

JEL Classification: M42, G21

*مرسل المقال: ميمون أحمد (mimoun.ahmed@univ-bechar.dz)



المقدمة:

بدأ الاهتمام بمصطلح الحكومة في التسعينيات القرن الماضي، حيث أن الاقتصاد العالمي شهد تأثر العديد من الشركات العالمية والانهيارات المالية والمحاسبية، وبدأ الاهتمام بجعل ضوابط للحكومة (معايير) بسبب العديد من القضايا والمشاكل والمتعلقة باستغلال السلطة وغياب الشفافية وعدم الإفصاح عن الوضع المالي للعديد من المؤسسات حول العالم، وفي السنوات الأخيرة ازداد اهتمام أصحاب المصلحة بقضايا الشفافية والإفصاح بسبب دورها في توفير المعلومات الضرورية التي من شأنها فهم أهمية الأدوات المالية وأدائها في الشركات المساهمة من أجل توفير معلومات محددة للمساهمين وكذا أصحاب المصالح، بغرض استخدامها للتقليل من المخاطر الداخلية التي تنطوي عليها سياسات الإدارة، والمخاطر الخارجية الغير متحكم فيها، وللسيطرة على هذه المخاطر وما يترتب عليها يتجلى دور الإفصاح في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الصدد، وهذا في إطار لوائح الحكومة، ومن أهم هذه المخاطر وأكبرها والتي مرت بها دول العالم في القرن الواحد والعشرين ظاهرة تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (Covid-19)، وما نجم عنها من خسائر في شتى المجالات تكبدتها الدول المتقدمة قبل الدول النامية. وفي هذه الظروف ومن متطلبات الإفصاح المحاسبي العمل على الإفصاح عن فرض الاستمرارية كأحد أهم التداعيات المحاسبية لفيروس كورونا وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وتحليل أثر المخاطر الداخلية والخارجية خاصة التي سببها جائحة كورونا (Covid-19) على بيئة الأعمال المحاسبية والتشغيلية، ومقدار تأثيرها على الحكومة.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالسؤال التالي: ما هو أثر تفشي فيروس كورونا (Covid-19) على

مدى التزام البنوك السعودية بالإفصاح عن لوائح الحكومة في التقارير المالية؟

فرضية الدراسة: تلتزم البنوك السعودية المدرجة في السوق المالي بالإفصاح الاختياري عن لوائح الحكومة في قوائمها المالية في ظل تفشي فيروس كورونا (Covid-19).

أهمية وأهداف البحث: تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) الذي يشغل دول العالم حتى اليوم، وأثاره التي ألقت بظلالها على الاقتصاد، وبالتالي على القوائم المالية لسنة 2020، وما مدى التزام البنوك السعودية بالإفصاح عن قواعد الحكومة، وكيفية معالجة هذه الآثار محاسبيا.

I. الإفصاح المحاسبي (Accounting Disclosure):

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي يمكن للمحاسبين فيها التعبير عن آرائهم حيث يركزون على توفير المعلومات المحاسبية، والذي له مجموعة واسعة من التأثيرات، بما في ذلك المحتوى المتعلق بالتقارير المحاسبية، وهو أحد أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويتضح هذا المبدأ عند إعداد البيانات المالية المنشورة. لمساعدة الأطراف الخارجية لاتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية بناءً على المعلومات التي يحصلون عليها، وعلى هذا الأساس وجدنا أن الفكر المحاسبي قد تعامل مع أنواع متعددة من الإفصاحات وهي: بحسب طبيعة وجودة وكمية المعلومات والبيانات التي تحتويها ومن



أنواع الإفصاحات هذه، الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الإلزامي، الإفصاح الطوعي وهو موضوع هذا البحث سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل.

1. مفهوم الإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure Concept):

يتم الإفصاح الاختياري من خلال النشر الطوعي للمعلومات المالية وغير المالية بواسطة التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية والذي يتمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها الشركات زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبةٍ منها، حيث يمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار (عفيفي، 2008)، والإفصاح الحاسبي يكون إما إلزامي بموجب القانون أو المعايير المهنية، أو اختياريًا بسبب رغبات الإدارة، "فالإفصاح الاختياري يمثل المعلومات التي تفصح عنها الشركة باختيارها، يكون هذا خارج نطاق ما هو مطلوب للقوائم المالية" (Kumar, Wilder, & Stocks, 2008)، ويرى سعودي " الإفصاح الطوعي يعني أنه يمكن لإدارة الشركة أن تختار بحرية تقديم المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات التي يبدو أنها تناسب احتياجات مستخدمي التقارير المالية في التقرير المالي السنوي للشركات، ويوفر المزيد من المعلومات الإضافية عما تفرضه القوانين أو المعايير المهنية" (سعودي، 2016).

وفقًا للتعريف المذكورة فهذا يعني أن الإفصاح الطوعي هو تقديم معلومات حول الشركة لتتجاوز المتطلبات المهنية والقانونية بغض النظر عما إذا كانت المعلومات مالية أو غير مالية، وأن هذا الإفصاح هو اختبار طوعي لإدارة الشركة لتلبية احتياجات مستخدميها من التقارير المالية.

1.2. أهداف الإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure Objectives):

إن الإفصاح الاختياري يهدف في جوهره لتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تمكنهم من التنبؤ بكمية واحتمال تحقيق عائد على قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، حيث يتم الإفصاح الاختياري بهدف تحقيق عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين وإدارة هذه الشركات وكذلك أيضاً كوسيلة للرقابة من جانب المستخدمين وخاصةً هم مستثمرون في هذه الشركات، كما يهدف الإفصاح الاختياري إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها توصيات مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB, 1996).

1.3. أهمية الإفصاح الاختياري (The importance of voluntary disclosure):

بالنسبة لأصحاب المصالح وللشركات ولسوق رأس المال والاقتصاد الوطني ككل والمتمثلة في الآتي:

- الإفصاح الطوعي يجعل أنشطة الإدارة قانونية ومقبولة لجميع أصحاب المصلحة والجمهور (Boesso, 2004).
- يحد الإفصاح الطوعي من عدم تناسق المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركات، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل وتكاليف رأس المال وتخفيض تكلفة الاقتراض.



- يعزز الإفصاح الطوعي سمعة الشركة ويزيد من ثقة المجتمع واحترامه لها مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة مبيعاتها ويكون له تأثير إيجابي على وضعها المالي وحصتها في السوق وبالتالي يجذب الإفصاح الاختياري الشركاء الأفضل للشركة.
- يزيد الإفصاح الطوعي من ثقة موظفي الشركة في أعمالها، ويدعم ثقتهم في أداء الإدارة وبقاء الشركة واستمرارية أعمالها، وتزيد من قيمة الشركة على المدى الطويل (أبوشلوع، 2013).

II. نشأة وتطور حوكمة الشركات:

1. نشأة حوكمة الشركات:

شهدت ثلاثينيات القرن الماضي ولادة نظرية الوكالة بمعنى فصل الملكية عن الإدارة، وما ارتبط بهذه النظرية من مشكلات وفجوة بين المديرين وأصحاب المؤسسات، وبظهور تضارب في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المؤسسات، كان من الضروري صياغة مجموعة من القوانين واللوائح التي تدعم نظرية الوكالة، مع حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري المحتمل (نواره، 2019)، وتزايدت أهمية الحكومة نتيجة نزعة العديد من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، حيث أدت الزيادة في حجم هذه المشاريع من أجل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام إلى البحث عن المصادر أقل تكلفة للتمويل، فتوجهوا نحو الأسواق المالية، خاصة بعد تحريرها بطريقة غير مسبقة، ونمو الشركات وفصل الملكية عن الإدارة أدى إلى إضعاف آليات التحكم في تصرفات المديرين، وإلى وقوع العديد من الشركات في الأزمات المالية، ولا سيما دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات، ثم توالى بعد ذلك الأزمات في الولايات المتحدة، ولعل أهمها أزمة عام 2001 لشركة (WorldCom وEnron)، وكذا الانهيارات المالية والحاسبية الأخيرة للاقتصاد الأمريكي في 2002، والتي دفعت العالم إلى الاهتمام بالحوكمة.

ولم يتم الاتفاق سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي على تعريف موحد متفق عليه للحاكمية المؤسسية أو حوكمة الشركات بين كافة الباحثين والمعينين بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، وهذا يعود إلى تداخل مفهوم الحاكمية في العديد من الأمور الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنظيمية المتباعدة للشركات مما اثر على المجتمع والاقتصاد ككل (Rouf, 2011).

2. مفهوم حوكمة الشركات:

يتم تعريف الحوكمة على أنها مفهوم الرقابة المؤسسية التي تهدف إلى حل مشاكل الوكالة وحماية حقوق المساهمين وحماية حقوق أصحاب المصلحة وضمان تفعيل معايير المحاسبة على المستويين المحلي والدولي وضرورة تحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق (أبو حماد، 2009)، وتم تعريفها على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد إدارة الشركة من ناحية، والعلاقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة بالمنظمة من ناحية أخرى، بمعنى آخر إنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والقوانين التي تؤثر على طريقة توجيه أو إدارة المؤسسة (نواره، 2019).



أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعرّف حوكمة الشركات بأنها نظام لتوجيه وإدارة المؤسسة، وتحديد الحقوق والالتزامات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، كما تحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرار المتعلق بالشؤون التنظيمية، وكذلك هيكل تحديد الأهداف التنظيمية، وطرق تحقيق هذه الأهداف، وآليات ضبط الأداء (مطر، 2015)، وعرفت حوكمة المؤسسات من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها النظام الذي يدير المؤسسة ويتحكم في عملياتها (Alamgir, 2007)، ومن خلال هذه التعاريف السابق ذكرها يمكن أن نخرج بهذا التعريف، "هي مجموعة من المبادئ القانونية والتنظيمية المبنية على مبادئ الشفافية والإنصاف والانضباط لتنظيم العلاقة بين الشركة ومساهميها لتحقيق أهداف الشركة، وتمييزهم بشكل صحيح وسليم، بالإشراف والرقابة الدائمين".

3. أهمية وأهداف حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات أهمية وأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1.3 أهمية حوكمة الشركات:

- الحد من حدوث الفضائح المالية لشركات مثل ما حدث لشركة: (WorldCom، Enron)؛
- تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح أعضاء مجلس إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين المرتبطين بها؛
- إمكانية الانضمام للأنظمة المالية الدولية (عمران، 2007، صفحة 171)؛
- الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري الذي تواجهه المؤسسات والدول؛
- جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع رؤوس الأموال المهنية للاستثمار في المشاريع المحلية؛
- شفافية ودقة ووضوح البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة، مما يزيد من ثقة المستثمرين واعتمادهم على اتخاذ القرار (سليمان، 2008، صفحة 15)؛
- تعظيم أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلية (كافي، 2013)؛
- توضيح وتحديد سلطة مجلس الإدارة في منعه من الإضرار بمصالح المساهمين (ناصر، 2014).

2.3 أهداف حوكمة الشركات:

- تم تصميم قواعد حوكمة الشركات للتحكم في السلوك الإداري والمالي وتوجيهه، بالإضافة إلى مكافحة أشكال الفساد المختلفة وتعزيز استقرار الأسواق المالية وتحسين الاقتصاد، فهي تساعد أيضًا في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتعزيز الميزة التنافسية للشركة على المستوى الوطني بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والإنصاف ومنح حق مسائلة الإدارة.
- التأكيد على مبدأ فصل ما بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمنشأة (عودة، 2017)؛
- ضمان سلامة وكفاءة الهيكل التنظيمي داخل الشركة، مع التحديد الدقيق لصلاحياته ومسؤولياته؛



- متابعة ومراجعة قوانين حوكمة الأداء للمؤسسات المالية، بحيث تنتقل المسؤولية الإشرافية إلى الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمين والممثلين
- في الجمعية العمومية للمنشأة (عودة، 2017)؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- تحسين قدرة المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي، وجذب استثمارات جديدة ورؤوس أموال جديدة، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية (البكري، 2018).

III. الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الإفصاح عن حوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا (Covid-19)، حيث تم ترتيب الدراسات السابقة من خلال التسلسل الزمني لها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1. دراسة (Alessandro & Amedeo, 2021):

"Corporate Governance Research in the Wake of a Systemic Crisis: Lessons and Opportunities from the (Covid-19) Pandemic"

لتعزيز البحث حول كيفية تشكيل آليات حوكمة الشركات المختلفة لعملية صنع القرار في الشركات وبقائها ونجاحها على المدى القصير، يمكن لبحوث حوكمة الشركات أن تحدد الآليات التي كانت موجودة قبل الوباء (Covid-19) على سبيل المثال (هيكل الملكية، وخصائص مجلس الإدارة، وتعويضات المديرين التنفيذيين)، التي ستشكل استجابات الشركات، وبالتالي تؤثر على بقاء الشركات في فترة ما بعد الوباء (Covid-19) على المدى الطويل، وستطلق الأزمة تغييرات هيكلية في آليات الحوكمة لتمكين الشركات من منع حدوث أحداث مشابهة محتملة أو الاستجابة لها، وناقش البحث الطبيعة الخاصة للأزمة الأخيرة، بعد ذلك قام بتحليل تأثير (Covid-19) على خمسة مجالات رئيسية في مجال حوكمة الشركات (غرض الشركة، وهيكل الملكية، ومجلس الإدارة، وتعويضات المسؤولين التنفيذيين، والمساءلة)، وذلك بطرح سلسلة من الأسئلة البحثية لكل منها والتي تساهم في إعادة توجيه المجال والنهوض به.

2. دراسة (غسان، 2021) "دراسة تحليلية للآثار المتوقعة على استدامة مستوى الإفصاح المحاسبي عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في ظل انتشار جائحة (Covid-19)."

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير جائحة كورونا (Covid-19) على مستوى الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتنبع أهمية الموضوع من أن هناك تأثيرات كبيرة متوقعة لجائحة كورونا على مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، واستخدمت الدراسة منهجا يجمع ما بين الاستقراء والاستنباط والمنهج الوصفي لدراسة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات، و تمثلت أهم نتائج الدراسة بأن هنالك تأثيرا كبيرا من جائحة كورونا



على مستوى الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، لذلك يتوجب على الشركات الإفصاح عن ما إذا كان هناك تأثير جوهري قد حدث من فترة نهاية العام المالي حتى نشر القوائم المالية للعام.

3. دراسة (Andreas, Leonidas, & Panagiotis, 2021)

"Corporate governance and (Covid-19) a literature review"

هذه الدراسة هي مراجعة الأدبيات حول حوكمة الشركات (CG)، القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أثناء الجائحة، وتتناول ثلاثة أسئلة: ما هي خصائص النظرية لـ CG؟ ما هي الموضوعات لـ CG؟ وما مجالات البحث المستقبلي لـ CG؟، حاول المؤلفون مراجعة 62 دراسة لعام 2020، واستخدموا أربعة معايير لتحديد خصائص لـ CG و (Covid-19) وثلاثة لتحديد الموضوعات الرئيسية التي تتناول الحوكمة والوباء، وتحليل الإجابات عن أسئلة المذكورة ومقترحات الدراسات لتوجيه البحث المستقبلي، ودراسة الاستنتاجات عن (Covid-19) في البلدان المتقدمة، ونظرًا لعدم كفاية البيانات المحاسبية، جاءت بإلزام إجراء المزيد من الأبحاث في كل البلدان، كما لا توجد نتائج قاطعة فيما يتعلق بأهمية ESG و CSR للأداء المالي، ويجب استخدام مستقبلاً منهجيات ومصادر بيانات إضافية لشرح تأثير (Covid-19) على الحوكمة بشكل كامل.

4. دراسة (Stergios, Evangelos, Panagiota, & Periklis, 2021)

"corporate internet disclosures during the coronavirus pandemic"

هذه الورقة عن إفصاحات الإنترنت للشركات أثناء وباء فيروس (Covid-19)، وهو ذو شقين من ناحية يهدف إلى فحص مدى ونوعية الإفصاحات التي تقدمها الشركات على مواقعها خلال الوباء، ومن ناحية أخرى فإنه تم إجراؤها لتقييم العوامل التي أثرت على مدى الإفصاح، تركز هذه العوامل على الخصائص الخاصة بالشركة (الشركة الحجم والرافعة المالية والربحية وحجم شركة التدقيق) وجوهر سمات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، الملكية التركيز وازدواجية الرئيس التنفيذي)، والنتائج أشارت إلى أن متوسط الإفصاح كان مرتفعاً نسبياً، ويظهر التحليل أن مستوى الإفصاح كان بشكل ملحوظ يرتبط بشكل إيجابي بحجم الشركة ورميحتها ومجلس إدارتها، حيث أنه خلال الوباء كانت الشركات الكبرى أكثر ربحية، ومع المزيد من أعضاء مجلس الإدارة تم كشف أكثر للمعلومات على مواقعهم الإلكترونية، ونتائج الدراسة تمم العملاء والمحللين الماليين والمستثمرين والسلطات الإشرافية وكذلك الإدارة، في جهودهم لتحسين إفصاحات الشركات ومستوى المسؤولية الاجتماعية.

5. دراسة (دادة و بن عمار، 2018) أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان البنوك التجارية الجزائرية

الغرض هذه الدراسة هو معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان، وتمت الدراسة الميدانية في 05 بنوك تجارية عمومية جزائرية، اعتمد فيها على دراسة استكشافية استخدم فيها المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث اختار عينة قصدية تتكون من موظفي أقسام الائتمان، واستخدم لتحليل المقابلات برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo)،



وأظهرت نتائج المقابلات أنه هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائية من خلال أثر المعلومات المحاسبية ومستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان.

6. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

من خلال العرض والتعقيب على الدراسات السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ويمكن القول إن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة، حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من موضوعنا، وحاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا التي تهدف إلى تحديد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا (Covid-19)، ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

من حيث الهدف: تحديد العلاقة بين الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات في ظل جائحة كورونا (Covid-19) من خلال السوق المالي السعودي.

من حيث المنهج: استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليل في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام برنامج (maxqda) لتحليل البيانات النوعية للقوائم المالية، وقد تم الحصول على للقوائم المالية المطلوبة في هذه الدراسة من موقع الويب الخاص بالشركات وهو موقع أرقام للأوراق المالية؛

مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة تمثل في عينة من القوائم المالية لإحدى عشر بنك من البنوك السعودية المدرجة في بورصة لسنة (2020).

IV. الطريقة و الأدوات:

تنقسم البحوث الإنسانية عمومًا إلى بحوث كمية وبحوث نوعية، فإذا كان الأول يعتمد على لغة الأرقام والإحصاءات، فإن الثاني يعتمد على التفسير والتحليل وشرح، ويجب أن يكون الاختيار بينهما بناءً على ملائمة أو قابلية تطبيق كل طريقة بناءً على المعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع، وفي دراستنا هذه تم اختيار التحليل النوعي نظرًا إلى أن الإفصاح الاختياري يغلب عليه الجانب السردى، التحليل النوعي يعتبر من العمليات المعقدة التي تتضمن تحليل كل من الوثائق، التقارير، المقابلات، الملفات الصوتية أو الصور.

وتم اختيار برنامج (maxqda) لإتمام هذه الدراسة من بين البرامج، لأنه متاح باللغة العربية من جهة، ولأفضليته عن البرامج الأخرى من ناحية الخصائص التقنية من جهة أخرى.

بناءً على الدراسات السابقة وإشكالتنا تظهر أهمية هذه الدراسة وذلك في الظروف الخاصة بـ: (Covid-19)، والتي مر بها الاقتصاد العالمي سنة 2020، وما لها من تأثيرات مست معظم جوانب الحياة وما زالت إلى غاية اليوم، وفي إطار التماسي مع هذه التغيرات ارتبنا البحث عن مدى تأثير هذه الجائحة على مستوى الإفصاح عن لوائح الحوكمة، ولتحليل الظاهرة بعمق تم في هذا البحث بـ: "دراسة حالة" لإحدى عشر بنك سعودي وهم (السعودي للاستثمار، البلاد، الإنماء، السعودي الفرنسي، ساب، الجزيرة، الرياض، الأهلي، أملاك، العربي، الراجحي) وهي بنوك مدرجة في أسواق المال، ولقد اعتمدنا على تحميل القوائم المالية السنوية لإحدى عشر تقريراً من "موقع أرقام"



على الويب (الانترنت) وهي منصة مالية سعودية متخصصة في نشر البيانات والاخبار المالية وتعتبر مصدراً أساسياً لوسائل الإعلام في التحليلات الاقتصادية والمالية، وتم تحليل محتواها باستعمال برنامج تحليل البيانات النوعية المذكور سابقاً وذلك دون قصد تعميم النتائج.

V. النتائج:

إن المحور الذي تقوم عليه الحوكمة الرشيدة هو مجلس الإدارة، حيث يلعب دوراً مهماً وفعالاً في تطبيق مبادئ الحوكمة، ويتوقف نجاح تطبيقها وتحقيق النتائج المرجوة منها على مجلس الإدارة، نظراً لقيامه بالإشراف على شؤون الشركة وتوجيهها، فحوكمة الشركات تعني ببساطة أن مجلس الإدارة يمثل المستثمرين بناية ويحاسب المديرين على أدائهم من أجل تحقيق أهداف الشركة، لهذا سنتطرق في البداية إلى الإفصاح عن مجالس إدارة المصارف السعودية، ثم في المرحلة الثانية إلى الإفصاح عن لوائح الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية، كما هو موضح:

1. الإفصاح عن مجالس إدارة المصارف السعودية:

1.1. الإفصاح عن مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس إدارة المصارف وكذا عن عضويتهم في اللجان.

يتقاضى أعضاء مجلس إدارة المصارف مبلغاً مقطوعاً مقدراً بـ (400000) ريال سعودي بصفة سنوية نظير عضويتهم في مجالس إدارة المصارف ومشاركتهم في أعماله، ولا يتقاضى أعضاء مجالس إدارة المصارف مكافآت إضافية لمشاركتهم في أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تكون المكافآت السنوية شاملة للمكافآت الإضافية في حال مشاركة العضو في أي لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الجدول 02: مكافآت أعضاء مجلس إدارة لسنة 2020 المبالغ بالآلاف الريالات السعودية

البنوك	المكافآت الثابتة	المكافآت المتغيرة	حضور جلسات وبدل مصروف	مكافآت مدفوعة	الإجمالي
السعودي للاستثمار	5200	00	37	00	5237
البلاد	1288	00	520	00	1808
الإنماء	6498	00	10	00	6508
السعودي الفرنسي	8070	00	00	00	8070
ساب	4131	00	960	00	5091
الرياض	5,945	00	19	00	4596
الجزيرة	4283	00	9994	00	14277
الأهلي	5530	00	34	4850	10414
أملاك	2406	00	00	00	2406
العربي	4690	00	170	00	4860
الراجحي	00	4661	325	00	4986

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.

يحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ وقدره 5.000 ريال سعودي نظير حضور كل جلسة من جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس سواء كان الحضور بصفة مباشرة أو من خلال أي من خواص التواصل عن بعد بسبب الجائحة،



ويقوم المصرف بدفع كافة النفقات الفعلية التي يتحملها عضو مجلس الإدارة في سبيل حضور اجتماعات اللجنة بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء، وكان المبلغ الأكبر لصالح بنك الجزيرة بـ: 14.277 مليون ريال سعودي

2.1. الإفصاح عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكبار التنفيذيين من المصارف السعودية.

في إطار مكافآت وتعويضات كبار التنفيذيين يشمل دور مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة على الهيكل العام للتعويضات والإشراف على جميع جوانب نظام؛
- بالرغم من وجود لجنة للترشيحات والمكافآت تابعة لمجلس الإدارة، إلا أنه يتحمل المسؤولية النهائية عن تعزيز فعالية الحوكمة وممارسات المكافآت؛
- يراجع مجلس الإدارة سياسة المكافآت وأي تحديث لها، ويوافق عليها إذا ارتضى ذلك، بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، مع مراعاة جملة أمور منها قواعد ممارسات منح المكافآت المعتمدة في مايو 2010 وأي تحديثات أو مراجعات مستقبلية صادرة عن البنك المركزي السعودي.

الجدول 03: المكافآت والتعويضات المدفوعة لكبار التنفيذيين لسنة 2020 المبالغ بالآلاف الريالات

البنوك	رواتب وبدلات	خطط تحفيزية وأسهم	حوافز ومزايا	مكافأة نهاية الخدمة	الإجمالي
السعودي للاستثمار	20851	11782	00	6001	38634
البلاد	14359	25808	00	00	40167
الإنماء	19773	16878	500	00	37151
السعودي الفرنسي	51547	39930	972	2568	95017
ساب	55704	60332	00	864	116900
الرياض	14509	20888	5697	1564	36961
الجزيرة	16227	21635	10491	6652	55005
الأهلي	7911	45531	00	1360	54802
أملاك	6264	3273	00	00	9537
العربي	84098	27838	00	9202	121138
الراجحي	13896	11601	00	1176	26646

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.

وتشمل مزايا الموظفين كالرواتب والبدلات والمكافآت النقدية المدفوعة خلال السنة، والمبالغ والتعويضات المدفوعة لكبار التنفيذيين، بما فيهم المدراء التنفيذيين الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والتوجيه والحكم في أنشطة المجموعة، وكان المبلغ الأكبر لبنك العربي بـ: 121.138 مليون ريال

3.1. الإفصاح عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء المجلس ولجانه:

يقوم إطار الحوكمة في مصارف السعودية على خمس لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف ومجموعة من لجان الإدارة التنفيذية الداعمة من المستوى الأول والثاني، ويعتمد هيكل الحوكمة هذا على مجموعة من الركائز الهامة هي: قيم



المصرف، وتصميم الهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات، وجدول تفويض الصلاحيات، والتواصل الفعال بين مختلف الجهات داخل المصرف وكذلك مع الجهات الأخرى خارجه.

الجدول 04: مكافآت أعضاء لجان مجلس الإدارة لسنة 2020 المبالغ بآلاف الريالات السعودية

البنوك	التعويضات الثابتة	التعويضات المتغيرة	بدل حضور جلسات	مخصص مصاريف	الإجمالي
السعودي للاستثمار	1200	00	154	00	1354
البلاد	1288	00	520	00	1808
الإثماء	273	00	398	00	671
السعودي الفرنسي	1050	00	417	00	1467
ساب	1313	00	765	00	2078
الرياض	600	00	805	3	1408
الجزيرة	527	00	475	00	1002
الأهلي	1100	00	660	00	1760
أملاك	1075	00	102	00	1177
العربي	564	00	545	13	1122
الراجحي	00	450	485	88	1023

حددت مدة العضوية بثلاثة أعوام تنتهي بانتهاء مدة مجلس الإدارة، وفيما يلي لجان المصارف (اللجنة التنفيذية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة، لجنة المراجعة والالتزام، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الإستراتيجية، لجنة الشرعية)، ومن خلال الجدول وكان المبلغ الأكبر لصالح بنك ساب: 2.078 مليون ريال سعودي.

2. الإفصاح عن لوائح الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية لسنة (2020) في ظل الجائحة (كوفيد-19)

باستعمال برنامج تحليل النوعي (Maxqda) تم البحث في التقارير عن البيانات الكيفية المعبر عنها بالألفاظ والتي يمكن تحويلها إلى بيانات كمية بأساليب تحليل البيانات النصية التي تسعى لاكتشاف المعلومات "الأساسية"، واتبعت أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح حيث يعطي رقم واحد في حالة وجود المتطلب ورقم صفر في حالة عدم وجوده، حيث اعتمدنا على سبع مصطلحات والتي تمثل مؤشرات الحوكمة ضمن المصطلح الرئيسي كما يوضحه الجدول:

الجدول 05: تعداد تكرار مصطلحات الإفصاح عن مؤشرات الحوكمة

البنوك	حوكمة	شفافية	مسائلة	رؤية إستراتيجية	مشاركة	مكافحة فساد	عدالة	مجموع تكرار	إجمالي الكلمات المفصّل عنها
السعودي للاستثمار	05	02	00	01	00	02	00	10	17373
البلاد	105	05	02	11	14	22	02	161	25247
الإثماء	03	01	00	01	00	01	00	06	7164
السعودي الفرنسي	22	01	00	08	03	10	01	45	18327
ساب	108	02	05	45	11	12	00	183	25625
الرياض	25	00	00	12	11	12	00	60	22143
الجزيرة	43	02	00	02	01	14	00	62	28042
الأهلي	57	02	00	29	11	7	00	106	88825
أملاك	15	01	00	01	03	10	02	32	19486
العربي	10	00	00	03	03	08	00	24	12186
الراجحي	108	11	02	31	37	16	04	209	47083



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.

لقد قمنا بالقياس المعجمي للمفردات السبع المذكورة أعلاه (مؤشرات الحوكمة) وهذا ما يسمى بالإحصاء الترددي (تكرار أثر المفردات)، ومنه يمكن حساب نسبة الإفصاح عن مؤشرات الحوكمة لكل بنك على حدة كما يلي:

$$\text{نسبة الإفصاح} = \frac{\text{مجموع تكرار المفردات}}{\text{إجمالي الكلمات المفصحة عنها}} = \frac{\text{مجموع نسب إفصاح البنوك}}{\text{متوسط الإفصاح}} = \frac{\text{مجموع نسب إفصاح البنوك}}{\text{عدد البنوك}}$$

وجاءت النتائج على ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى البنوك الأكثر إفصاحاً عن مؤشرات الحوكمة بنسبة إفصاح تفوق 0.4%؛
- المجموعة الثانية البنوك الأقل إفصاحاً عن مؤشرات الحوكمة بنسبة إفصاح ما بين (0.2% إلى 0.4%)؛
- المجموعة الثالثة البنوك الأضعف إفصاحاً عن مؤشرات الحوكمة بنسبة إفصاح أقل من 0.2%؛
- أما بالنسبة لمتوسط الإفصاح البنوك بلغ 0.286%، فهي نسبة متوسطة، ويمكن توضيح ذلك في الجداول:

الجدول 06: الإفصاح عن البنوك الأكثر إفصاحاً للوائح الحوكمة لسنة 2020 في ظل الجائحة

البنك	أمثلة عن أنشطة من لوائح الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية
بنك ساب: بنسبة الإفصاح هي %0.711	برامج التدريب والتطوير والجوائز المحصلة: يقدم البنك التدريب والتطوير لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدعم من الأمين العام لمجموعة ساب ويمكن للأعضاء غير التنفيذيين شغل وتطوير مهاراتهم من خلال التواصل الدوري مع الإدارة العليا في البنك، فيما يقدم ساب برنامجاً تدريبياً ليتناول أفضل ممارسات حوكمة الشركات، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الرشوة والفساد، والأمن السيبراني، والعقوبات، وحصل على جائزة التميز من مركز حوكمة في جامعة الفيصل نتيجة لالتزام البنك في تطبيق ممارسات الحوكمة (بنك ساب، 2020).
بنك البلاد: بنسبة الإفصاح هي %0.638	مبادئ وتطبيقات الحوكمة والإدارة الرشيدة: يواجه البنك تحديات هامة على صعيد ضمان التزامه بمبادئ وتطبيقات الحوكمة والإدارة الرشيدة وفق ما تقرره الأنظمة واللوائح ومتطلبات التنظيمية وحقوق المساهمين ومجلس الإدارة ومسؤولياتهم، فيحرص على تبني ممارسات الحوكمة عبر تطبيق سياسات وإجراءات فعالة تحد من المخاطر ضمن أطر حوكمة فعالة أقرها مجلس الإدارة بما يتناسب مع كل نوع من أنواع المخاطر، كما تعد مبادئ المسؤولية والمسائلة والعدالة ركائز أساسية، وعلى لسان ممثلي البنك قالوا " لقد أثبت أداؤنا ونتائجنا أن ظروف جائحة كورونا لم تحل بيننا وبين مواصلة الطريق نحو تحقيق أهدافنا إذ عملنا على تحدي هذي الظروف العصيبة وتحويلها إلى فرص للتميز والإجادة مما انعكس أثره على النتائج المالية للبنك " (بنك البلاد، 2020).
بنك الراجحي: بنسبة الإفصاح هي %0.444	نهج المصرف في الحوكمة الثلاثية (الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية): يأخذ المصرف مسؤولياته المالية والاجتماعية على محمل الجد، حيث بلغ أعضاء مجلس الإدارة المستقلون 8/11، وتركز الحوكمة على الوساطة المالية وتحويل الاستحقاق، وهما نشاطان أساسيان مطلوبان للتنمية الاقتصادية للمملكة، وفقاً لما أشارت إليه منظمة Standard & Poor's (وهي أحد أبرز وكالات التصنيف الائتماني في العالم) فإن التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يتمتع بالكثير من القواسم المشتركة مع اعتبارات الحوكمة الثلاثية، فعلى سبيل المثال تفيد الزكاة على أنها الرعاية الاجتماعية من خلال دعم الأشخاص المحتاجين أو الذين فقدوا دخلهم كما يقدم هذا الدعم دون أي توقعات بالسداد أو التعويض، وفي الوقت الذي تخسر فيه الأسر دخلها بسبب فيروس كورونا، تتوقع (Standard & Poor's) أن تساهم الزكاة في تعويض هذه الخسائر (بنك الراجحي، 2020).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.



الجدول 07: الإفصاح عن البنوك الأقل إفصاحاً للوائح الحوكمة لسنة (2020) في ظل الجائحة (0.2% 0.4%)

البنك	أمثلة عن أنشطة من لوائح الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية
بنك الرياض: نسبة إفصاح %0.271	حوكمة تقنية الأعمال وأمن المعلومات: يركز مفهوم حوكمة تقنية المعلومات على تمكين البنك من تحقيق أهدافه عن طريق تحقيق الانسجام بين إستراتيجية (تكنولوجيا المعلومات والأعمال) ويساهم مفهومه في الحد من المخاطر التقنية ويعزز المرونة لاستمرارية أعماله بكفاءة وتفادي الانقطاعات، والتقليل من احتمال وقوع حدث يوقف النشاط، ومن أهم إسهاماتها لعام 2020: التنفيذ الناجح لخطة العمل عن بعد كجزء من عملية إدارة الأزمات بالبنك لمواجهة جائحة (كوفيد-19)؛ تم تصميم دورة تعليمية إلزامية لاستمرارية الأعمال وإضافتها في بوابة أكاديمية بنك الرياض للمعرفة؛ الانتهاء من 70 اختباراً إدارياً يشمل جميع الأقسام المهمة في البنك لاسترداد التشغيل من موقع العمل البديل من أجل ضمان استمرارية العمل لكافة الأقسام في حالة حدوث أي انقطاع يتعلق بالمواقع الرئيسية للبنك؛ تم تصميم وتنفيذ أكثر من 40 إطار تقني ما بين سياسات ومعايير لإدارة عمليات تقنية الأعمال والتحكم فيها (بنك الرياض، 2020).
البنك السعودي الفرنسي: نسبة الإفصاح هي %0.245	المبادئ التي يطبقها البنك في مجال الحوكمة: يلتزم البنك بكافة التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية في شأن الحوكمة الصادر عن (البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة)، ويقوم البنك بتحديث النظام الأساسي ولوائح المجلس ولجانه ودليل الحوكمة وكذلك سياساته وإجراءاته طبقاً لهذه اللوائح وأي تحديثات أو تعليمات تصدر في شأن الحوكمة، كما أن البنك حصل على جائزة التميز في مؤشر حوكمة الشركات الخاص بالشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مركز حوكمة الشركات في جامعة الفيصل وبأني ذلك نتيجة لالتزام البنك في تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة (البنك السعودي الفرنسي، 2020).
بنك الجزيرة: نسبة الإفصاح %221	سياسات الحوكمة الإجرائية: تم إجراء مراجعة شاملة لأحكام النظام الأساسي لينسق مع المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية وتم إقرار النسخة المحدثة منه في الاجتماع الجمعية العامة، وكانت سياسات حوكمته وفق التالي: • سياسة الإفصاح حيث تم إعادة صياغتها لتتلاءم مع متغيرات البيئة التنظيمية؛ السياسة المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح وصياغتها لتغطي جميع المتعاملين مع البنك؛ سياسة تنظيم العلاقات التعاقدية مع جميع الأطراف ذات العلاقة بما يحمي مصالح البنك والشركات؛ سياسة مكافآت وتعويضات أعضاء المجلس ولجانه الفرعية والإدارة التنفيذية وتم إقرارها من الجمعية العامة؛ سياسة التحقق من استقلالية أعضاء المجلس واللجان الفرعية و اللجان من خارج المجلس والتي أقرها مجلس الإدارة (بنك الجزيرة، 2020).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.



الجدول 08: الإفصاح عن البنوك الأضعف إفصاحاً للوائح الحوكمة لسنة (2020) في ظل الجائحة

البنك	أمثلة عن أنشطة من لوائح الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية
البنك العربي: نسبة إفصاح %0.197	لائحة حوكمة الشركات في المملكة: يقوم البنك بتطبيق كافة الأحكام الإلزامية بالأنظمة واللوائح النافذة، وهي ركيزة أساسية لأعمال بنك العربي ونشاطاته التشغيلية، وقام البنك بإرساء ثقافة الإدارة الرشيدة التي تؤكد على الالتزام بمعايير النزاهة والأمانة، وتحرص الإدارة بدورها كل الحرص على الالتزام بالأنظمة واللوائح نصاً وروحاً، وتقوم فلسفة البنك على إتباع نهج الممارسة المثلى فيما يتعلق بحوكمة الشركة، إضافة إلى الالتزام بالاشتراطات النظامية لكافة الدول التي يعمل فيها. (بنك العربي، 2020)
بنك أملاك: نسبة إفصاح %0.164	قطاع إدارة الحوكمة والشؤون القانونية: يتم تطبيق الحوكمة بما يتماشى مع أحكام نظام الشركات ولوائح هيئة سوق المال، وما يصدر من البنك المركزي (ساما) بتقديم الاستشارات القانونية لجميع أقسام وإدارات الشركة بحسب طبيعة الأعمال اليومية، كما تُعنى الإدارة بتقديم أعمال أمانة كجهاز فني وإداري بغرض مساندة الهيئة الشرعية في تحقيق أهدافها وأداء أعمالها (بنك أملاك، 2020).
البنك الأهلي: نسبة الإفصاح %0.119	حوكمة الشركات: نجح البنك في تحقيق أداء قوي ومرن في ظل جائحة كورونا، وساعده في ذلك مركزه المالي القوي ونموذج الأعمال المتنوع والحوكمة الفعالة وكفاءة العمليات والإدارة القوية والتميزة، ويحرص البنك على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد، ويؤكد البنك بأن المراجعات مستمرة على الإطار العام لحوكمة البنك وفق المعايير المهنية وأفضل الممارسات المتبعة لمواكبة أي تطورات قد تطرأ ضماناً لتطبيق البنك حوكمة فعالة في جميع أعماله (بنك الأهلي، 2020).
بنك الإنماء: نسبة إفصاح %0.084	تطبيق أحكام حوكمة الشركات ومنها أخلاقيات العمل: ذأب مصرف على بناء بيئة عمل ملتزمة بأعلى المعايير الأخلاقية النابعة من الأحكام والضوابط الشرعية والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية، كما يشجع منسوبيه من خلال برامج التدريب والتوعية على الالتزام بالشفافية واستشعار المسؤولية والإبداع في العمل وحسن التعامل مع الشركاء والزلاء في العمل وتجنب كل ما ينافي القيم الإسلامية أو يتعارض مع قيم المصرف أو الأنظمة والضوابط الإشرافية، (بنك الإنماء، 2020).
البنك السعودي للاستثمار نسبة إفصاح %0.057	حوكمة الشركات والخدمة الاجتماعية والاستدامة: يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة، ويلتزم بقواعد السلوك بتطبيق ثقافة مهنية تسود فيها أعلى المعايير الأخلاقية ويلتزم بالمحافظة عليها، وتستند قواعد السلوك في البنك على مبادئ أساسية وهي النزاهة والسرية والاحترافية، وتنطبق على جميع أعضاء مجلس إدارة البنك و موظفيه ومستشاريه وجميع الأطراف ذات الصلة، كما يعمل البنك تحت إشراف مجلس الإدارة الذي يشرف بدوره على تنفيذ قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية (بنك السعودي للاستثمار، 2020).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك السعودية لسنة 2020.

VI. مناقشة النتائج:

من خلال الجداول السابقة نلاحظ تفاوت مستوى الإفصاح عن لوائح الحوكمة في التقرير المالية للبنوك السعودية، وذلك لأن البنوك ليست مجبرة على الكشف عن لوائح الحوكمة على نطاق واسع، وجاء متوسط الإفصاح للبنوك محصور ما بين (0.2% إلى 0.4%)، فقد بلغ 0.286%، لذا نقول أن النسبة العامة كانت متوسطة، ويعود هذا لتأثر لوائح الحوكمة بتوابع الجائحة (Covid-19)، وقد تشابهت هذه نتيجة مع نتائج



الدراسات السابقة لكل من دراسة (غسان، 2021) ودراسة (Stergios, Evangelos, & Periklis, 2021) و(Alessandro & Amedeo, 2021) حيث أثرت جائحة كورونا على نتائج الإفصاح لآليات الحوكمة، وعلى العكس جاءت الدراسة (Andreas, Leonidas, & Panagiotis, 2021) مخالفة لنتائج دارستنا، حيث عللت ذلك بعدم وجود نتائج قاطعة من جهة، كما يجب استخدام البحث المستقبلي لمنهجيات ومصادر بيانات إضافية لشرح تأثير (Covid-19) على الحوكمة بشكل كامل من جهة أخرى، أما بالنسبة لدراسة (دادة و بن عمارة، 2018) فكانت قبل الجائحة، وإنما استعن بها لأنها في إطار الإفصاح المحاسبي، وكذا دراسة الحالة كانت في البنوك مثل دارستنا هذه من جهة، ومن جهة أخرى لأنه تم استعمال برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo) وشبيه جداً ببرنامج (Maxqda) الذي تم استعماله في دارستنا هذه.

ومن ملاحظ أيضاً أن كل من بنوك الإفصاح الجيد (ساب، البلاد، الراجحي)، وكذا الإفصاح متوسطاً (الجزيرة، السعودي الفرنسي، الرياض)، تعتبر من أهم البنوك السعودية من حيث الحجم وكذا من حيث الربحية والخدمات المقدمة، أي أنها البنوك الأكثر إفصاحاً. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه يوجد التزام بالإفصاح عن لوائح الحوكمة في التقرير المالية للبنوك السعودية رغم تأثرها بجائحة (Covid-19)، وبهذا نكون قد أثبتنا فرضية الدراسة وأجبنا عن مشكلة البحث، وقد سمحت لنا هذه الدراسة باستنتاج ما يلي:

- يطبق المصارف المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن البنك المركزي؛
- كما يطبق البنوك السعودية لوائح الحوكمة للشركات الصادرة عن هيئة السوق المالي السعودي؛
- كما وضع معظم المصارف دليل الحوكمة للمصارف واللوائح الخاصة بلجان المجلس واللجان الإدارية حيث تخضع هذه الوثائق جميعها للمراجعة الدورية من المجالس ولجانها؛
- يعتمد المصارف على سياسات وأدلة إجراءات شاملة تغطي كافة الأنشطة لتعزيز إطار الحوكمة بالمصارف تحت صلاحيات من المجلس لتعكس الممارسات الداخلية على النحو المطلوب، ويأتي في مقدمة سياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وحالات تعارض المصالح لتوفير أدوات فعالة للتعامل مع حالات تعارض المصالح تحقيقاً للشفافية، واستيفاء لنظام الشركات، ولائحة الحوكمة الصادرة عن الهيئات المعنية؛
- يعتمد المصارف على سياسات مكتوبة وأنظمة تضمن أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على جميع المعلومات والتطورات الجوهرية دون تمييز، بما في ذلك المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات البنك المركزي السعودي والمطلوبة بموجب لوائح هيئة السوق المالية السعودية؛
- يولي المصارف الاهتمام الكافي بتدريب وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ووضع البرامج التنفيذية لذلك، وقد أعد المصارف دليلاً تعريفياً لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة الجدد، لتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول إستراتيجية المصارف والجوانب المالية والتشغيلية إضافة إلى التزامات أعضاء المجلس ومهامهم؛
- يطبق المصرف إجراءات لتسوية شكاوى العملاء والمساهمين والتي تخضع لرقابة البنك المركزي وهيئة السوق المالية؛



- نجح البنوك في تحقيق أداء قوي ومرن خلال عام 2020 في ظل أزمة انتشار جائحة كورونا، ويعود ذلك للمستوى المالي القوي للمصارف، ونموذج الأعمال المتنوعة والحوكمة الفعالة وكفاءة العمليات والإدارة القوية والمتميزة.

الخاتمة:

يلتزم البنوك بالإفصاح عن التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية في شأن الحوكمة، مثل المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ونظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة، وذلك خلال عام 2020 م وفي ظل أزمة انتشار جائحة كورونا (Covid-19)، وتقوم البنوك بتحديث النظام الأساسي لها وكذا لوائح المجلس ولجانه، ودليل الحوكمة وكذلك سياساته وإجراءاته طبقاً لهذه اللوائح، ويواجه البنوك تحديات هامة على صعيد ضمان التزامه بالإفصاح بمبادئ وتطبيقات الحوكمة والإدارة الرشيدة وفق ما تقرره الأنظمة واللوائح ومتطلبات الجهات التنظيمية، فيحرص البنوك على تبني ممارسات الحوكمة المتميزة عبر تطبيق سياسات وإجراءات فعالة (تحت إشراف مجالس الإدارة ولجانه المختصة) تحد من المخاطر وتعمل على حسن إدارتها خاصة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنوك كمخاطر الائتمان وغيرها ضمن أطر حوكمة فعالة أقرها مجالس الإدارة بما يتناسب مع كل نوع من أنواع المخاطر، كما تعد مبادئ المسؤولية والمسائلة والعدالة ونشر ثقافة تحملها للمسؤولية من الركائز الأساسية في تحديد أسس واضحة للمساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بالقرارات ونتائج الأعمال.

الاقتراحات:

من خلال نتائج الدراسة وقف الباحثين على بعض الاقتراحات نذكر منها ما يلي:

- لا تزال معظم دول العالم المعاصر تتعامل مع القروض الربوية، وتؤسس عليها الأنظمة الاقتصادية، ولا تزال تحاول إقناع الآخرين بأنه لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون قروض، إلا أن هذا المفهوم خاطئ وهناك بدائل كما نصت عليه دراسات الاقتصاد الإسلامي؛
- الاسترشاد بالجوانب الفكرية لحكومة الشركات لإجراء الدراسات والبحوث في هذا الجانب للوصول إلى إطار علمي وفلسفي متكامل لحوكمة الشركات يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي؛
- محاولة الاستفادة من مزايا حوكمة الشركات لتوسيع نطاق تطبيقها في الشركات المالية السعودية؛
- بذل جهود متابعة تطورات الشركات المتعلقة بالأنظمة الحوكمة لتحسين الوعي الاجتماعي والاستثمار؛
- بذل جهود لتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وتقديمها لجميع أصحاب المصلحة لضمان سلامة أموال المساهمين والمستثمرين؛
- يجب على الهيئة الرقابية للشركات المساهمة العامة تعزيز الرقابة على الشركات المساهمة المدرجة من خلال وضع آلية واضحة ومحددة للإشراف على تنفيذ ضوابط حوكمة الشركات؛



- يجب زيادة معدل الإفصاح في تقارير مجلس الإدارة والبيانات المالية لتجنب جرائم الاحتيال والتلاعب بأسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للشركة؛
- من الضروري زيادة الوعي لمفهوم حوكمة الشركات من خلال إدخال مفهوم حوكمة الشركات في برامج ودورات قسم المحاسبة والإدارة في الجامعات السعودية؛
- يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات لصياغة إجراءات شاملة لقياس أداء الشركات المساهمة العامة والتي بدورها تعكس آراء جميع الأطراف والأداء الحقيقي لهذه الشركات؛
- الاهتمام بزيادة درجة الإفصاح للشركات المساهمة العامة في البيانات المالية وتقارير مجالس الإدارة، وكذلك شفافية المعلومات التي تحتوي عليها، حتى يهتم مستخدمو هذه المعلومات بها؛
- إن الإفصاح عن لجنة المراجعة في شركة مساهمة وعدم قيام اللجنة بمهامها ومسؤولياتها لن يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن البيانات المالية، وبالتالي دور لجنة المراجعة في شركة مساهمة مدرجة يجب تفعيلها من خلال أداء مهامها ومسؤولياتها، وبالتالي تحسين مستوى البيانات المالي؛
- ضرورة إجراءات المزيد من البحوث العلمية للبنوك في المملكة العربية السعودية في مجال الحوكمة والإفصاح عنها.

قائمة المراجع:

- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective. Conference on Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development. Cairo: Egyptian Banking Institute, Cairo..
- Alessandro, Z., & Amedeo, P. (2021, 07). Corporate Governance Research in the Wake of a Systemic Crisis: Lessons and Opportunities from the COVID- 19 Pandemic. Journal of Management Studies , p. 6. :
- Andreas, G. K., Leonidas, G. D., & Panagiotis, K. (2021, 03). Corporate governance and COVID-19: a literature review. Corporate Governance International Journal of Business in Society , pp. 969 - 982.
- Boesso, G. (2004). Stakeholder Reporting And Voluntary Performance Indicators In Italian And U.S Listed Companies. Emerging Issues In Accounting and Business Conference.
- Bryman, A. (2012). Social research methods. , New York: Oxford university.
- FASB. (1996). disclosed : Financial Accounting standard Board* truments with of Balance sheet with information about financial in concentration of credit Risk Norwalk CT. Financial Accounting Standard Board.
- Kumar, G., Wilder, W. M., & Stocks, M. H. (2008). "Voluntary accounting disclosures by US-listed asian companies". Journal of International Accounting Research , pp. 25 -50.



- Rouf, M. A. (2011, 07). The Corporate Social Responsibility Disclosure: A Study of Listed Companies in Bangladesh. International Journal of Economics and Business Research .
- Stergios, T., Evangelos, C., Panagiota, K., & Periklis, T. (2021, 01 20). corporate internet disclosures during the coronavirus pandemic. Corporate Board: Role, Duties and Composition , pp. 20 - 30.

- أحمد الأمين أحمد غسان. (30 03, 2021). دراسة تحليلية للآثار المتوقعة على استدامة مستوى الإفصاح المحاسبي عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في ظل انتشار جائحة COVID19- . مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، صفحة 35.
- أحمد ماهر خفاجة شحاتة. (10 - 12, 2018). أدوات التحليل النوعي في العلوم الإنسانية والاجتماعية دراسة تحليلية مقارنة. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات ، الصفحات 12 - 34.
- رهام داري البكري. (2018). تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للوراق المالية (رسالة ماجستير). الخليل، فلسطين: ئ جامعة الخليل.
- زينب خلافة. (31 12, 2020). البحوث الكيفية في العلوم الإنسانية الاستخدام التصميم والمناهج. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الصفحات 103 - 117 .
- سامح حمد لطفي سعودي. (04, 2016). دور الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية. الفكر المحاسبي ، الصفحات 241 - 301 .
- عبد الحميد ناصر. (2014). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة. الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة
- ريم راسم محمود عودة. (2017). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الإختياري :دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير). غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- فهد أبو العزم. (2005). معوقات الافصاح البيئي في التقارير المالية - حالة جمهورية مصر العربية - . مجلة الإدارة العامة .
- ماجد إسماعيل أبو حمام. (2009). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (رسالة ماجستير). غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة.
- محمد عمران. (2007). البورصة المصرية وحوكمة الشركات. بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية.. شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الإسكندرية: دار الجامعة مصر.



- محمد نواره. (2019). دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية (أطروحة الدكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- مصطفى يوسف كافي. (2013). عمان (الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها - أسبابها- تداعياتها- آفاقها): مكتبة الجمع العربي للنشر و التوزيع الاردن.
- هديل توفيق أبو اليزيد أبوشلوع. (2013). محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية (رسالة ماجستير). طنطا، طنطا، مصر: جامعة طنطا، مصر.
- هلال عبد الفتاح عفيفي. (2008). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح في التقارير السنوية ، دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، .

قائمة التقارير المالية المعتمدة

- بنك السعودي الفرنسي. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام .
- بنك الإنماء. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام .
- بنك الأهلي. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك البلاد. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك الجزيرة. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك الراجحي. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك الرياض. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك السعودي للاستثمار. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك العربي. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.
- بنك أملاك. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام .
- بنك ساب. (2020). تقرير مجلس الإدارة. الرياض: موقع أرقام.